

Distr.: General
10 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من منظمة مؤتمر العمال الكندي، وهي منظمة غير حكومية ذات
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

090115 050115 14-64373X (A)



البيان

تتوافر لدى كندا الوسائل والقدرات المؤسسية اللازمة لضمان تمتع النساء والرجال بالحياة على قدم المساواة. غير أن السنوات الخمس الماضية شهدت تباطؤاً في التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين. وظلت اللامساواة بين الجنسين قائمة أو تدهورت في عدد من مجالات الاهتمام البالغة الأهمية، ومنها العنف ضد المرأة، والأمن الاقتصادي للمرأة، وحقوق الإنسان لنساء وفتيات الشعوب الأصلية.

وتعاق أيضاً السياسات العامة الاتحادية الحالية بسبب الافتقار إلى التحليل المنهجي القائم على نوع الجنس والبحوث المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين، مما أدى إلى وضع سياسات وبرامج عاجزة عن تلبية الاحتياجات المحددة للنساء.

العنف ضد المرأة

مازالت معدلات الاعتداء الجنسي وعنف الشريك الحميم مرتفعة ارتفاعاً مستحكماً في كندا، حيث أبلغت ١,٨ مليون كندية عن تعرضها لأحد هذين الشكلين من العنف في السنوات الخمس الماضية.

والسياسات الاتحادية الحالية لمكافحة العنف ضد المرأة لا تراعي المنظور الجنساني إلى حد كبير. وهي تشمل مبادرة مكافحة العنف الأسري، والاستراتيجية الاتحادية المتعلقة بالضحايا، وخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. ولا تختص أي من هذه السياسات بمعالجة مسألة العنف ضد النساء.

ولا تتوافر لدى الحكومة الاتحادية سياسة قائمة بذاتها بشأن العنف الشريك الحميم أو الاعتداء الجنسي، وليس لدى كندا خطة عمل وطنية للتصدي للعنف ضد المرأة.

وتبلغ مسألة العنف أشدها فيما يتعلق بنساء وفتيات الشعوب الأصلية في كندا، اللواتي يتعرضن للعنف بمعدلات تزيد على ثلاثة أضعاف ما يتعرض له النساء والفتيات من غير الشعوب الأصلية.

وما برح الباحثون وهيئات حقوق الإنسان يسجلون بانتظام عجز النظام القضائي في كندا عن حماية نساء وفتيات الشعوب الأصلية من العنف، وعن إجراء تحقيقات عاجلة وشاملة في حالات اختفائهن أو قتلهن، وتبادل المعلومات بصورة فعالة بين الوكالات الشرطة الاتحادية والمقاطعية والإقليمية، ومقاضاة الجناة ومعاقبتهم. وتشير تقارير أصدرتها

مؤخراً منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس ووتش إلى أدلة تنم عن وجود نمط منهجي من الإهمال وسوء التعامل مع هذه القضايا من قبل قوات الشرطة.

ولا تتبع قوات الشرطة الكندية بانتظام مركز أي ضحية من ضحايا جرائم القتل من حيث انتمائها للشعوب الأصلية. وتدخلت منظمات الشعوب الأصلية ومنظمات حقوق الإنسان لتتبع أعداد نساء وفتيات الشعوب الأصلية اللواتي اختفين أو قتلن على مدى السنوات الثلاثين الماضية، وكشفت عن ارتفاع معدل جرائم قتلهن أكثر من غيرهن.

ونتيجة لتزايد الضغط الشعبي، شرعت شرطة الخيالة الملكية الكندية في عام ٢٠١٣ في إجراء دراسة لتوثيق ١٨١ جريمة قتل واختفاء نساء وفتيات من الشعوب الأصلية في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠١٢. وأصدرت هيئة وضع المرأة في كندا مؤخراً خطة للتصدي للعنف الأسري وجرائم العنف المرتكبة ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية. وتعرضت هذه الخطة للانتقاد بسبب عدم كفاية الموارد المتاحة لها وعجزها عن تلبية المناشدات الداعية إلى إجراء تحقيقات.

ويشكل العنف الموجه ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية موضوع تحقيق جارٍ تعكف على إجرائه اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، شُرع فيه بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبناءً على طلب من رابطة نساء الشعوب الأصلية بكندا والتحالف النسائي من أجل العمل الدولي. غير أن الحكومة الاتحادية ما برحت تعارض بانتظام التأييد المتزايد لإجراء تحقيق على الصعيد الوطني بشأن العنف الذي تتعرض له نساء وفتيات الشعوب الأصلية.

المرأة والصحة

شهدت السنوات الخمس الماضية تخفيضات كبيرة في ما تقدمه الحكومة الاتحادية من دعم لأغراض بحوث وبرامج الصحة المتعلقة بالمرأة. وفي عام ٢٠١٢، خُفض التمويل المخصص لبرامج البحوث والخدمات الصحية التي يقوم بها عدد من المنظمات العاملة مع جماعات الشعوب الأصلية. وفي عام ٢٠١٣، أُغلق أيضاً برنامج المساهمة في صحة المرأة التابع لوزارة الصحة بكندا، الذي قدم تمويلاً على المستوى الاتحادي لعدد من منظمات البحوث والسياسات الصحية للمرأة.

ومازالت المرأة في كندا تواجه عقبات تحول دون إعمال حقوقها الجنسية والإنجابية. فبالرغم من عدم تجريم الإجهاض، فإن إمكانية الحصول على خدمات الإجهاض غير متساوية في أنحاء البلد، ويتعذر توافرها بصفة خاصة للنساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية أو النائية.

وحتى العقار ميفرستون“ (RU-486 mifepristone) ، الذي يمكنه أن يزيد من فرص الإجهاض بالدواء، ليس معتمداً في الوقت الراهن للاستخدام في كندا.

أما السياسات الدولية التي تتبعها الحكومة الاتحادية فيما يتعلق بالإجهاض فهي لا تتفق مع سياساتها المحلية أو مع المعايير الدولية. ورغم أن الحكومة أسهمت بما يزيد على بليون دولار لتمويل مبادراتها الدولية المتعلقة بصحة الأم والطفل، فإنها تستبعد تحديداً أي تمويل مخصص لخدمات الإجهاض.

المرأة والاقتصاد

شهدت السنوات الخمس الماضية تغيراً طفيفاً فيما يتعلق بمستوى الفقر في صفوف النساء في كندا. فرغم أن نسبة ١٣,٣ في المائة من النساء إجمالاً تعيش في فقر، فإن نساء الشعوب الأصلية والأمهات الوحيدات يعانين من معدلات أعلى، تبلغ نسبة ٣٠ في المائة و ٣٦ في المائة، على التوالي. وتعاني هاتان الفئتان أيضاً من مشاكل مرتبطة بالسكن غير الآمن وانعدام الأمن الغذائي.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، شهدت مشاركة المرأة في القوة العاملة في كندا ركوداً. ومازالت معدلات توظيف النساء بانتظام أقل من الرجال. وفيما يتعلق بالنساء المهاجرات، ونساء الشعوب الأصلية، والنساء ذوات الإعاقة، فإن الفجوة أكبر في معدلات التوظيف.

وتحتل الفجوة في الأجور بين الجنسين في كندا المرتبة الثامنة من حيث الحجم بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فمازالت النساء العاملات لوقت كامل طوال العام يحصلن على أجر أقل من الرجال بنسبة ٢٠ في المائة. وتعاني جميع النساء المنتميات إلى أقليات ظاهرة والجيل الأول من المهاجرات ونساء الشعوب الأصلية من فوارق أكبر في الأجور.

ويقوم ثلثا النساء ممن لديهن أطفال تقل أعمارهم عن ٦ سنوات بعمل مدفوع الأجر. وتنفق النساء ضعف عدد الساعات في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر مقارنة بالرجال. ولدى كندا أيضاً واحد من أدنى المعدلات في توفير خدمات رعاية الطفل بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي غالبية المقاطعات، تبلغ تكلفة رعاية الأطفال حالياً ما يصل إلى ٤٠ في المائة من متوسط دخل المرأة العاملة. وتُستثنى من ذلك مقاطعة كيبيك التي يوجد بها برنامج لرعاية الأطفال مدعوماً بالمال العام.

ورغم أن كندا كانت ضمن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الأقل تضرراً من الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، فإن الحكومة الاتحادية اعتمدت عدداً من التدابير التقشفية شملت تخفيضات في الوظائف والخدمات في القطاع العام. وتشير التوقعات الحالية إلى تقليل الوظائف في القطاع العام الاتحادي بنسبة ٨ في المائة بحلول عام ٢٠١٦. وسيؤثر ذلك على النساء أكثر من غيرهن لأن القطاع العام به معدلات أعلى لتوظيف النساء وفوارق أقل في الأجور. وتتقاضى النساء العاملات في القطاع العام أجراً أعلى مما متوسطه ٣ في المائة من أقرانهن في القطاع الخاص.

وفي عام ٢٠٠٩، سنت الحكومة الاتحادية قانون المساواة في أجور القطاع العام، الذي يعيد تعريف اللامساواة في الأجور على أساس نوع الجنس بوصفها مسألة يتعين البت فيها وفقاً لقوى السوق. وفي عام ٢٠١٢، مرتت الحكومة مشروع القانون جيم-٣٨ (Bill C-38)، الذي يُدخل تغييرات متوازنة على البرنامج الاتحادي للمتقاعدين الذي يعطي وزراء الحكومة الاتحادية السلطة التقديرية لتقييم مدى امتثال المتقاعدين لدى الحكومة الاتحادية لقانون المساواة في العمل.

الآليات المؤسسية

توصل تقرير أعده المراجع الاتحادي العام للحسابات في عام ٢٠٠٩ إلى أن الوكالات المركزية التابعة للحكومة لا تستطيع أن تقدم دليلاً على خضوع مخصصات الموارد وبرمجتها لأي تقييم لما سيترتب عليها من آثار على المرأة. وحتى الإدارات التي أجرت تحليلاً قائماً على نوع الجنس لم تثبت من استرشاد عملية صنع القرار بهذا التحليل.

ولا يوجد ما يدل على أن الوكالات المركزية التابعة للحكومة الاتحادية انخرطت في إجراء تحليل منهجي قائم على نوع الجنس لبرامجها وسياساتها منذ عام ٢٠٠٩.

وفي أعقاب صدور تقرير المراجع العام للحسابات، أعلنت وزارة المالية في تقريرها السنويين لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ عن التزامها بإجراء تحليل قائم على نوع الجنس بشأن جميع سياسات الإنفاق وسياسات الضرائب الجديدة المقترحة التي تقدمها إلى وزير المالية، حسب الاقتضاء وحيثما توافرت بيانات بشأنها. ولم ترد أي إشارة إلى إجراء تحليل قائم على نوع الجنس في أي من التقارير اللاحقة. ولم يرد ذكر لأي تحليل قائم على نوع الجنس في أي من تقارير الأداء السنوية لمجلس الخزانة في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٣. ولا توجد أي معلومات متاحة للجمهور تفيد بما أجري من تحليلات، وما إذا أفضت هذه التحليلات إلى إدخال تغييرات على تصميم السياسات والبرامج الاقتصادية والمالية.

الخلاصة

تسعى المرأة في كندا بنشاط للتوصل إلى حلول للعقبات التي تواجهها. وقد شهدت السنوات الخمس الماضية مبادرات شعبية جديدة وبحوثاً ناشئة تطرح حلولاً جديدة للتحديات الناجمة عن عدم المساواة بين الجنسين. وهذه تشمل مقترحات بوضع سياسات اتحادية أكثر تنسيقاً وشمولاً بشأن الفقر والأمن الغذائي والإسكان؛ سياسات من شأنها أن تلبي الاحتياجات المحددة للنساء اللواتي يعشن في مناطق منخفضة الدخل والنساء المنتميات إلى خلفيات متنوعة، بمن فيهن نساء الشعوب الأصلية، والمرأة الملونة، والسحاقيات والمثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية، والنساء المثليات جنسياً، والنساء ذوات الإعاقة. وقد لجأت منظمات الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية إلى مؤسسات حقوق الإنسان المتعددة الأطراف لحثها على التصدي للمستويات الوبائية للعنف الذي تتعرض له نساء وفتيات الشعوب الأصلية. ويوجد تأييد واسع النطاق بين منظمات الشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع المدني لإجراء تحقيق على الصعيد الوطني في قضايا نساء الشعوب الأصلية المفقودات واللواتي قُتلن، ولوضع خطة عمل وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة تخصص لها موارد كافية. ويواصل الباحثون في مجال السياسة العامة جهودهم لوضع سياسات اقتصادية بديلة من شأنها أن تلبي الاحتياجات المحددة للنساء في القوة العاملة، ولا سيما العبء المزدوج المتمثل في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر الذي تتحمله النساء الكنديات. وحظيت مقترحات طُرِحَت بوضع خطة وطنية لرعاية الأطفال ممولة من المال العام بدعم واسع النطاق.

ويتضح جلياً مدى صمود الكفاح من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في كندا في عدد من جهود التعاون المستمرة. وهذه العبارة بحد ذاتها صياغة معدلة لما ورد في تقرير شامل من تقارير الظل تولى إعداده ٣٥ مساهماً من ٣٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأكاديمية ومنظمات الشعوب الأصلية ومنظمات حقوق الإنسان، تمثل أكثر من ٣ ملايين عضو من كل منطقة من مناطق البلد. ويمكن الاطلاع على التقرير الكامل على الرابط التالي: www.policyalternatives.ca/beijing20.